الدور الاميركي في صياغة القـرار الدولي الرقـم ٦٨١

نبيل الرملاوي

اعتمد مجلس الامن الدولي القرار الرقم ٦٨١*، بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٠، بعد ان أدخل مندوب فنلنـدا التعـديلات المقترحة من وفد الولايات المتحدة الاميركية على مشروع القرار الاصلي، الذي تقدّمت به كل من كوبا وكولومبيا وماليزيا واليمن. وقد دامت المفاوضات للتوصّل الى النص الذي تمّ اعتماده أكثر من خمسين يوماً، وقع تأجيل عقد جلسة التصويت عليه أربع مرات بطلب من الولايات المتحدة الاميركية: ثلاث مرات من طريق وفد الاتحاد السوفياتي، ومرة من طريق الوفد البريطاني. ولقد تجنّبت الولايات المتحدة الاميركية ان تتولّى هي طلب التأجيل لأسباب تتعلّق بضرورة ابتعادها من أي انـطباع يلصق بها مسؤولية عرقلة أعمال مجلس الامن الدولي، أو ظهورها كمعترض على الارادة الدولية في وقت تتولّى هي، نفسها، قيادة العالم في أكبر حملة تحت شعار الانتصار للشرعية الدولية وتطبيق قرارات مجلس الامن الدولي ضد العراق.

ولقد استطاعت الولايات المتحدة الاميركية ايجاد تكتّل بين أعضاء المجلس يقف بصلابه ضد مشروع القرار الاصلي، والذي كان يرتكز على ثلاث نقاط أساسية تتعلق بعقد المؤتمر الدولي للسلام وفق روح قرارات الجمعية العامة، من حيث السرعة وتحديد تكوينه وأسس انعقاده، وادانة الممارسات الاسرائيلية التي تنتهك حقوق الانسان ومبادىء القانون الدولي ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، ثمّ ضرورة تأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الى ان تنسحب قوات الاحتلال الاسرائيلية من على الاراضي الفلسطينية المحتلة. وكان من شأن هذا التكتل، المكوّن من ثماني دول، ان يلوّح باسقاط مشروع القرار الأصلي، اذا لم يتمّ تعديله بما يضمن التوافق في الآراء. وهـذا يعني ان يصرّ الاعضـاء المتبنّون لمشروع القرار على مشروع قرارهم حتى وانْ سقط بفعل «الفيتو»، او يبحث الاعضاء عن طريق المفاوضات من اجل التوصّل الى نصّ توافق عليه الولايات المتحدة الاميركية؛ وهنا، عادة، يخضع مشروع القرار لتعديلات ومساومات وضغوط؛ وفي حالة موافقة مقـدّمي مشروع القـرار على الدخـول في هذه المرحلة، فان هذا يعني انهم على استعداد للتنازل والتعديل، وهو ما لا يقف الاّ عند الحد الادنى. وهنا يشكّل هذا التنازل ثمناً باهظاً يتحمّله مقدمو مشروع القـرار، او المفاوضون. ويبدو ان هذا هو الذي وقع مع الأسف الشديد. ولقد أعطى هذا الوضع فرصة ذهبية للولايات المتحدة الاميركية لكي تجعل من آرائها، ومواقفها، موقفاً لمجلس الامن الدولي.

* نصّه في «وثائق» هذا العدد، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.